A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.2/46/14
20 November 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون
البند ٧٧ (هـ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
لليابان لدى الأمم المتحدة

نظرا للأهمية التي تعلقها الجمعية العامة على قضية صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في أعالي البحار ، أرجو منكم تعميم الوثيقة المرفقة التي تقدم معلومات دعما لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/46/L.9 .

(توقيع) يوشيو هاتانو

مرفق

آراء اليابان حول القرارات المتعلقة بصيد السمك بالشباك العائمة

١ - خطر يتهدد الاتفاق بتوافق الآراء

منذ سنتين ، وبعد مشاورات طويلة ومكثفة ، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٤٤/٢٢٥ الذي يدعو الى فرض وقف مؤقت على جميع عمليات صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في أعالي البحار بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ومن الأحكام الهامة لذلك القرار عدم فرض وقف مؤقت في منطقة من المناطق "إذا ما اتُخذت تدابير حفظ وإدارة فعالة على أساس تحليل صحيح احصائيا" . وحيث أن اعتماد القرار تم بتوافق الآراء ، فقد افتُرض أن جميع الدول الأعضاء ستتقيد بجميع أحكامه ، بما في ذلك شروط تخفيف الوقف المؤقت ، وذلك على الأقل الى أن يتم التوصل الى قرار بشأن فرض وقف مؤقت في حزيران/يونيه من العام القادم .

بيد أن بعض البلدان ، بما في ذلك البلدان المؤيدة الرئيسية للقرار ، تعمل الآن على إبطال مفعوله بإدخال حظر مطلق .

٢ - سيتم التخلي عن النهج العلمي

خلال المشاورات التي جرت منذ سنتين حول صيد السمك بالشباك البحرية العائمة اكدت اليابان ، بوصفها من الدول العاملة في صيد السمك ، على أهمية التحليل العلمي . ونتيجة لذلك ، يتضمن قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ دعوة الى إجراء استعراض إقليمي للبيانات العلمية بحلول حزيران/يونيه ١٩٩١ وللشروط التي لن يتم بموجبها فرض وقف مؤقت . أما مسألة ما إذا كان ينبغي إعلان الوقف المؤقت ، فينبغي البت فيها الآن على أساس هذا التحليل العلمي .

وعليه ، إذا كان لصيد السمك بالشباك البحرية العائمة أثر غير مقبول على أي منطقة بحرية ، يتعين فرض وقف مؤقت بصورة تلقائية وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ . وقد جرى النص بالفعل على آلية مناسبة لحفظ الموارد البحرية الحية ، على أساس هذا التحليل العملي . والاقتراح الداعي الى فرض حظر كلي والوارد في مشروع القرار A/C.2/46/L.7 هو محاولة للخروج عن هذا النهج العلمي . وسيضعف الثقة المتبادلة التي تم بناؤها بين الدول الأعضاء . وبالمثل ، فإنه يتعارض مع الروح التوفيقية التي أدت الى اعتماد قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ بتوافق الآراء .

إن الادعاء بأن الاقتراح الداعي الى فرض حظر كلي هو "انعكاس وتكرار لقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥" يتكشف أيضا عن تناقض ينطوي عليه مشروع القرار A/C.2/46/L.7 . وإذا أراد مقدمو مشروع القرار A/C.2/46/L.7 حقا السعي الى تكرار قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ ، فليس عليهم سوى إعادة تأكيده . وليس هناك ضرورة للتقدم باقتراح يتضمن تدابير جديدة تقييدية .

٣ - لم تثبت علميا ضرورة فرض حظر مؤقت

قبل اعتماد قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ ، وضعت اليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا برنامجا رصديا تعاونيا لتجميع البيانات العلمية من مصائد الأسماك التجارية . واعتبارا من موسم ١٩٨٩ فصاعدا ، تم وزع مراقبيين علميين من الدول الثلاث على سفن يابانية لصيد الحبّار بالشباك العائمة لأغراض تجارية وذلك بموجب برنامج مراقبة مشترك لتجميع البيانات العلمية . وعُقد اجتماع استعراضي علمي في كولومبيا البريطانية ، بكندا ، في حزيران/يونيه ١٩٩١ لاستعراض هذه البيانات وتقييم أثر عمليات صيد السمك بالشباك العائمة على الموارد الحية في شمال المحيط الهادئ ، باشتراك علماء من الولايات المتحدة ، وكندا ، وجمهورية كوريا ، وتايوان ، واستراليا واليابان .

واتفق المشتركون في ذلك الاستعراض المتعمق ، الذي جرى على أساس كل نوع على حدة ، على أن ما تقوم به اليابان من صيد الحبّار بالشباك العائمة ليس له أثر ضار على ما هو موجود من معظم الانواع المستهدفة أو غير المستهدفة . وأشاروا الى ضرورة الحصول على بيانات إضافية عن بعض الانواع الاخرى . ولم يخلص الاجتماع الى أن صيد السمك بالشباك العائمة يتسم بطابع تبديدي أو ضار . وهناك حقيقة هامة أيضا هي أنه لم يُعرب أي عالم عن الرأي الداعي الى وقف هذا الصيد فورا في شمال المحيط الهادئ بغية تلافي تعريض الانواع لضرر يتعذر تقويمه .

٤ - إن صيد الانواع غير المستهدفة من خلال صيد السمك بالشباك العائمة في شمال المحيط الهادئ مماثل لصيد الأنواع غير المستهدفة من خلال الطرق الاخرى لصيد السمك

لئن كانت بعض البلدان تدعي أن صيد السمك بالشباك العائمة يتسم بطابع عشوائي وتبديدي ، فهناك العديد من الطرق الاخرى لصيد السمك التي تؤدي الى صيد أسماك غير مقصودة . ووفقا لبيانات عام ١٩٩٠ ، بلغ صيد الأسماك غير المقصودة من خلال صيد الحبار بالشباك العائمة الذي تقوم به اليابان ٢٨ في المائة من المجموع ، وهو مماثل لصيد الأسماك غير المقصودة من خلال الطرق الاخرى لصيد السمك لاغراض تجارية ، مثل الصيد بالترول ، ويقل كثيرا ، مثلا ، عن النسبة التي تبلغها الولايات المتحدة

في صيد القريدس بالترول في خليج المكسيك ، والتي تتراوح في أحيان كثيرة بين ٨٠ و ٩٥ في المائة .

ومرة أخرى ، وعلى سبيل المقارنة ، بلغ صيد الانواع غير المقصودة من الدولفينات وخنازير البحر بالشباك العائمة في شمال المحيط الهادئ في ١٩٩٠ أقل من نصف صيد الانواع غير المقصودة من خلال الصيد بشبكة البرسينة من جانب الولايات المتحدة والبلدان الاخرى في شرق المحيط الهادئ . وقد أهلك هذا الصيد حوالي مليون من الدولفينات وخنازير البحر في السنوات الـ ١٥ الماضية ، وبالرغم من انخفاض معدل الوفيات فقد أدى الى هلاك ٠٠٠ ٥٠ من الشدييات في العام الماضي . وإذا كانت بعض البلدان تدعي ، على أساس نسبة ٣٨ في المائة من صيد الاسماك غير المقصودة من خلال العمليات اليابانية لصيد الحبّار بالشباك العائمة ، بأن الشباك العائمة تتسم بطابع تبديدي وضار ، فيجب عليها أولا حظر مصائد الاسماك التجارية لديها التي تتسم ، وفقا لمعاييرها ، بطابع أكثر تبديدا وضررا .

وتجدر الإشارة أيضا الى أن صيد الاسماك غير المقصودة بالشباك العائمة المُبلغ عنه يتضمن أنواعا يُطلق سراحها حية فيما بعد - وعلى سبيل المثال ، ٨٠-٩٠ في المائة من صيد السلاحف البحرية غير المقصودة المُبلغ عنه . وقد اقترحت اليابان ، كجزء من خطتها للحفظ والادارة ، أن تستعمل سمكة البومغريت ، وهي سمكة متوافرة ليس لها قيمة سوقية تُذكر وكان يجري التخلص منها سابقا ، للاستهلاك البشري قدر الإمكان . ومن شأن ذلك أن يخفض تخفيضا جذريا نسبة صيد الانواع غير المقصودة من النسبة الحالية البالغة ٣٨ في المائة .

٥ - خلاصة

كانت اليابان من المؤيدين الرئيسيين لقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ ، الذي يؤكد أهمية الحفاظ على مصائد الاسماك وإدارتها على أساس التحليل السليم علميا ، ولا تزال ملتزمة به التزاما ثابتا . ولهذا السبب قدمت اليابان مشروع القرار A/C.2/46/L.9 ، الذي يعيد تأكيد قرار الجمعية ٤٤/٢٢٥ . أما مشروع القرار A/C.2/46/L.7 فيرفض النهج العلمي الذي التزم به مقدموه وبتخلى عن قرار اعتُمد بتوافق الآراء بينما يدعي أنه يعززه . ولذلك لا تستطيع اليابان تأييد مشروع القرار A/C.2/46/L.7 .

- - - - -